# التنمية الإقليمية "مفهومها وأهدافها وإستراتيجياتها"

**م.م. محمّد جواد شبع**
**قسم الجغرافيا/كلية الآداب/جامعة الكوفة**

**المقدمة:**

إن التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية تعد ظاهرة سائدة في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بسبب تركز معظم الأنشطة في مناطق معينه وقلتها او ندرتها في الإقليم الأخرى، مما أدى ذلك إلى بروز مشكلة التباين الحاد بين المناطق الأكثر تطوراً والأخرى الأقل تطوراً ضمن الإقليم أو ضمن إقليم البلد الواحد.

والتنمية الإقليمية عملية تسعى إلى تغيير الأبعاد المادية والمعنوية الهادفة إلى أحداث توازن نسبي بين المناطق المتباينة وتطويرها من حيث المستويات (الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، الخدمية، الثقافية) مما يسهم ذلك في حل مشكلات التباين الحاصل في مناطق الإقليم الواحد أو إقليم البلد الواحد، فضلاً عن تحقيقها نوع من الرفاه المطلوب لسكان تلك المناطق.

وعندما توجّه التنمية الإقليمية نحو النشاط الاقتصادي بالدرجة الأساس، فتوضع الخطط والسياسات التي من شأنها تحفيز النشاط الاقتصادي الإقليم التي تفتقر إليها، فهي بذلك تحاول تحقيق العدالة في توزيع الأنشطة الاقتصادية بين إقليم البلد، وهذا لا يعني إيقاف النمو والتطور في الإقليم الفاعلة في أنشطتها الأخرى، كما إنها لا تعني تحقيق مساواة كاملة بين الإقليم، لان مثل هذا الهدف لا يمكن تحقيقه أساساً، بل تعني التنمية الإقليمية بأنها تحفّز نشاط معين لاسيما الأنشطة الإنتاجية في الإقليم الفقيرة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن بالإفادة من الإمكانات المتاحة في تلك الإقليم.

وان إتباع تنمية إقليمية فاعلة تمكن من تطوير المناطق وتقليل التباين المكاني للتنمية بين الإقليم عن طريق تخفيض عدد العاطلين عن العمل وإيقاف هجرة السكان غير المخطط والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والكامنة في الإقليم، وإقامة نشاطات اقتصادية فاعلة لاسيما إقامة الصناعات المختلفة فضلاً عن إنشاء البنى الارتكازية وتطويرها، والتي تعبّر عن جانب من الجوانب الهامة في كفاءة الحيز المكاني وقدراته على جذب الأنشطة الاقتصادية–الاجتماعية.

إن وضع أهداف معينة للتنمية الإقليمية يعتمد بصورة رئيسة على طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتوفرة وحجم مشكلات التنمية المكانية للإقليم، لذلك نجد اختلاف السياسات المتبعة للتنمية الإقليمية بين تهجير الأيدي العاملة او نقل الاستثمارات (هجرة رؤوس الأموال) أو كلاهما، وتختلف هذه السياسات باختلاف الأهداف المراد تحقيقها، إلا إنها تشترك بهدف يتمحور حول معالجة مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين تبقى الأساليب والإجراءات المتبعة وفاعليتها لتحقيق هذا الهدف مختلفة أيضاً من سياسة لأخرى، وبالرغم من ذلك تبقى غاية التنمية الإقليمية في تحقيق أهداف ما، والتي توضع حسب موارد وإمكانيات الإقليم المختلفة ومدى تفاعلها وتكاملها فيما بينها.

تضمّن البحث أربعة مباحث كانت على النحو الآتي: (مفهوم التنمية، التنمية الإقليمية، أهداف التنمية الإقليمية، إستراتيجيات التنمية الإقليمية) ثم الخلاصة وقائمة بالمصادر.

**١. التنمية:**

إن المصطلحات التي تعبّر عن تغير الحالة إلى حالة أفضل، كثيرة ومختلفة مثل (التنمية، النماء، النمو، التطور)، فمصطلح النمو يطلق على تلك الحالة التي تحدث فيها زيادة في الكمية أو القيمة للإنتاج في القطاع المستهدف، بينما يطلق مصطلح التنمية على الحالة التي تتغير إلى حالة أفضل بصورة إرادية مخطط لها و تتحقق بواسطة وسائل وإجراءات معينة تتمثل بخطط وسياسات هدفها زيادة الرفاه الاجتماعي للسكان.

تتناول التنمية النشاط البشري من جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. إذ إنها عملية يهتم بها الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمخطط واختصاصات أخرى، لذلك فان هذه العملية تسعى إلى تحقيقها الدول المتقدمة والنامية كافة، فيرى (جيرالد ماير وبالدوين) ان التنمية (عملية تحقق النهضة وتزيل حالات التخلف، لاسيما في الدول النامية التي تعاني من الركود الاقتصادي، لهذا شغلت بال الاقتصاديين والمخططين في هذه الدول)[١].

وتلجأ الدول النامية إلى التنمية بغية استغلال مواردها الاقتصادية (الكامنة أو المتاحة) لزيادة الدخل القومي الذي يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فهي بذلك كل الجهود البشرية التي تبذل من اجل النمو والتطور وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع، والتنمية كلمة جامعة لا تعني إنها خطة أو برنامج أو مشاريع للنهوض بواقع السكان اقتصادياً و اجتماعياً فحسب بل تعني أيضاً كل عمل إنساني بنّاء في جميع القطاعات وفي مختلف المجالات وعلى المستويات كافة[٢].

وتختلف الدراسات التي تناولت التنمية باختلاف الموضوعات التي تدرسها والمجال الذي ينظر من خلاله إليها، ففي المجال الاقتصادي ينظر إليها في إطار استخدام المجتمع المتزايد للتكنولوجيا بهدف تحقيق زيادة ملموسة في نصيب الفرد في الدخل القومي[٣]، أما في المجال الاجتماعي فيرى الأستاذ(Milton Esman) في عملية التنمية تحولاً حضارياً في الدول الأقل تطوراً كدول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي تعكس تحولات اجتماعية وتغير من التنظيم الريفي الزراعي الرعوي إلى التنظيم الصناعي بما يتضمنه هذا من استيعاب و تقنين للتكنولوجيا المادية الاجتماعية الحديثة[٤]، كذلك تعني التنمية من وجهة النظر الاجتماعية إنها المعرفة وبواسطتها نستطيع اكتشاف الموارد البشرية والمادية والسيطرة عليها واستغلالها بشكل كفوء[٥].

**٢. التنمية الصناعية:**

إن التنمية التي تبحث موضوعاتها في النشاط الصناعي نجد الأهداف المتوخاة منها وضع الخطط والسبل الكفيلة بإنشاء قاعدة صناعية تمكنها من تطوير القطاع الصناعي وإجراء تغييرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعني التنمية الصناعية: السياسة المخططة او المستهدفة لبناء وتطوير الصناعة الوطنية من خلال إقامة المشاريع الصناعية لغرض إجراء تغيير في البنية الصناعية للإقتصاد الوطني[٦]، ويمتد مفهوم التنمية الصناعية ليشمل التغيرات الحاصلة في مجمل البنية الاقتصادية والاجتماعية[٧] والعمرانية والخدمية الأخرى.

ويرتبط بالتنمية الصناعية النمو الصناعي (Industrial Growth) وهي العملية التي تؤدي الى الزيادة الكمية في حجم أو قيمة الإنتاج الصناعي في الإقليم[٨] وتحدث هذه العملية من خلال زيادة عدد العاملين ورفع إنتاجية العمل، أو زيادة قيمة الإنتاج والقيمة المضافة الصناعية المتحققة أو عن طريق تقدم الوسائل والأساليب التقنية المستخدمة في إدارة المنشآت الصناعية وإيجاد الصيغ الأكثر ملائمة في ترابط الصناعة وتشابكها[٩].

والنمو الصناعي يتبادل التأثير مع التنمية الاقتصادية (التي يقصد بها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة محددة من الزمن[١٠])، حيث يؤثر الزيادة الكمية في الإنتاج الصناعي على زيادة الدخل القومي للبلد ورفع المستوي المعيشي للسكان، وتتأثر بدورها بالتغيرات النوعية الحاصلة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي من حيث تطور المهارات الفنية والتغير الهيكلي للسكان والعلاقات الاجتماعية وما يصاحب ذلك من تقدم تقني، ولما كان للنمو

الصناعي من تأثير واضح في عملية التنمية عموماً فان رفع معدلاته من شأنه الإسراع في التخلص من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، لذلك يعد عدم وجود قاعدة صناعية السبب الرئيس في ضعف إنتاجية القطاعات الاقتصادية وانعدام الدافع لنمو يؤمن زيادة منتظمة في الإنتاج، حيث تتحقق التنمية الإقتصادية من خلال وجود قطاع صناعي قادر على الخروج بمنتجاته الى الأسواق الخارجية فضلاً عن الأسواق المحلية ويكون ذلك دافعاً على زيادة الإنتاج والإرتقاء بجودته، وجذب رؤوس الأموال وتشجيع إقامة صناعات كبيرة تساعد على إقامة صناعات أخرى مغذية لها، مما يسمح بتوفير فرص عمل جديدة وإحداث انطلاقة صناعية في المجتمع عن طريق زيادة حجم الإستثمار الصناعي في مختلف مجالاته[١١]، لذا اعتبرت التنمية الصناعية بمثابة القلب في عملية التنمية الاقتصادية المعاصرة[١٢] بصورة خاصة وفي عملية التنمية الإقليمية بصورة عامة.

وتتباين الآراء حول الأسلوب الذي ينبغي تبنيه للتنمية الصناعية في إطار التنمية الاقتصادية، فبعضها يدعو إلى توزيع التخصيصات الاستثمارية بين القطاعات الإقتصادية المختلفة لبلد معين بحيث تؤدي إلى نمو متوازن للاقتصاد الوطني ككل، في حين تدعو أخرى إلى تركيز نسبة كبيرة من الاستثمارات في القطاع الصناعي باعتباره كفيل بتحفيز عملية النمو ودفعه لمجمل قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه المختلفة[١٣]، كذلك ضمن القطاع الصناعي نفسه يجري التركيز على إقامة الصناعات المشجعة للنمو الصناعي التي تتميز بارتباطاتها الواسعة (الخلفية والأمامية)، أي الصناعات التي تدخل في مستلزماتها منتجات صناعات أخرى وتكون منتجاتها مستلزمات في صناعة ثالثة[١٤]، وتختلف إستراتيجية الصناعة من بلد لآخر ومن فترة لأخرى تبعاً لاختلاف النمو الاقتصادي والاجتماعي وبناء القاعدة المادية والتقنية كذلك لاختلاف مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد الواحد. وان أهداف التنمية الصناعية التي تؤكد عليها الخطط الصناعية لاسيما للبلدان النامية، تتمثل بما يأتي[١٥]:

١. تعجيل وتائر نمو الناتج الإقليمي والقومي الإجماليين وذلك عن طريق زيادة إسهام قطاع الصناعة فيه خلال مرحلة معينة من مراحل التنمية الاقتصادية.

٢. التخلص من البطالة وذلك بامتصاص من الأعداد الفائضة وغير الموظفة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة.

٣. توفير النقد الأجنبي بأحد الاتجاهين: عدم استيراد المنتجات الصناعية من الأسواق الأجنبية، من خلال أقامة الصناعات المعوضة عن استيراد السلع التي تشكل نسبة كبيرة من قيمة الاستيرادات أو إقامة الصناعات الموجهة نحو التصدير، تصدير المنتجات الصناعية إلى الأسواق الخارجية.

٤. توزيع الدخل بين الأفراد والجهات وتخصيص الموارد المتاحة عبر الزمن، وتوزيع الإنتاج بين القطاعات الإقتصادية المختلفة من خلال شبكة متداخلة من الفروع الإقتصادية، وكذلك التوزيع الإقليمي للإنتاج والدخل بشكل متوازن، كتوزيعها بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

٥. تنويع الإنتاج الصناعي وذلك بالانتقال إلى إنتاج سلع صناعية جديدة ذات مؤشرات فنية واقتصادية عالية وتحسين تلك المؤشرات للمنتجات الصناعية فعلاً.

٦. تحقيق الاستقرار للإنتاج الصناعي وذلك عن طريق النمو المتوازن لقطاعات الاقتصاد الإقليمي والقومي كالصناعة والزراعة وغيرها.

٧. التوجّه لإنشاء قاعدة صناعية وتقنية في الإقليم من خلال إقامة صناعات إنتاجية تسهم في بناء اقتصاد قوي.

٨. الإسهام في إحداث تنمية اجتماعية وحضارية في الإقليم بواسطة التأثيرات التي يمكن إن تحدثها التنمية الصناعية في تركيبة المجتمع وثقافته.

٩. كذلك تساعد التنمية الصناعية في الإقليم على إعادة النظر في بنيته العمرانية والخدمية والعمل على تطويرها في المناطق المختلفة.

**٣. التنمية الإقليمية:**

إن التباين المكاني في مستويات التنمية الإقتصادية والاجتماعية والعمرانية تعد ظاهرة سائدة في الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بسبب تركز معظم الأنشطة في مناطق معينه وقلتها او ندرتها في الإقليم الأخرى، مما أدى ذلك إلى بروز مشكلة التباين الحاد بين المناطق الأكثر تطوراً والأخرى الأقل تطوراً ضمن الإقليم أو ضمن إقليم البلد الواحد.

إن النشاط الاقتصادي عامه والصناعي خاصة يميل إلى التركز في إقليم ومناطق محددة استجابة لعامل الربحية الاقتصادية، إذ إن توفير اكبر قدر من الأرباح للمستثمر تتحقق غالباً في الموقع الذي تتهيأ فيه كل او معظم مدخلات الإنتاج، فيصبح مثل هذا الموقع جاذبا لكثير من المشاريع الصناعية، فيتحول إلى منطقة تتركز فيها الكثير من المصانع سواء من فرع صناعي واحد، أو إنها تضم تنوعاً من تلك الفروع، أما المواقع التي لا توفر سوى قدراً ضئيلاً من تلك المدخلات فإنها لا تغري المستثمرين على اختيارها كمواقع لأنشطتهم الصناعية، والاهم هو ارتفاع كلف الإنتاج مقارنة بمواقع أخرى، وهذا يعني ضآلة الأرباح المتحققة في مثل هذه المواقع، فتتحول إلى مناطق طاردة للنشاط الصناعي. إذ يبرز النمو الصناعي الإقليمي بهيأة شكلين اما قطب نمو صناعي وينشأ تأريخياً لتوفر مقومات الإنتاج، وهو ما يعرف بالقطب الطبيعي (Natural Pole)، أوالقطب المخطط (Plnned Pole) الذي ينشأ عن الستراتيجية الاقتصادية للدولة[١٦].

التنمية الإقليمية تعتبر الصناعة القاعدة التي يستند عليها التطور الاقتصادي للإقليم وركناً أساسياً من أركان التنمية الاقتصادية على المستوى الإقليمي والقومي، وتعد أيضاً العنصر الحاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة وإحداث تغييرات جوهرية في التنمية الإقليمية المعاصرة في الهيكل المكاني للنشاط الصناعي من خلال قدرة العمليات الصناعية المختلفة في تحقيق المتغيرات الهيكلية القطاعية ليس في قطاع الصناعة فحسب وإنما في قطاعات أخرى أيضاً، عن طريق التشابكات التي تخلقها تلك العمليات بفروع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، التي يعد تطورها أمراً أساسياً في عملية تحقيق أهداف وتوجهات التنمية الإقليمية[١٧].

وبما إن التنمية الاقتصادية ذات أبعاد مركزية وشمولية فان المشكلات التي تبرز أمام العملية التخطيطية في كيفية إنجاز التنمية وتحقيق أهدافها في ظل الموارد المتاحة وتوجه الدولة في دعم النشاط الصناعي، فمن أهم تلك المشكلات هي كيف يوزع النشاط الصناعي على مستوى الإقليم أو مناطق الإقليم الواحد، لأجل النهوض بواقع المناطق الأقل تطوراً، وما هو النشاط المناسب لها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الاهتمام بالمناطق المتطورة ضمن محاولة الحد من الهجرة إليها، وتقليل حدة البطالة وتحسين مستوى النشاط الاقتصادي والدخل الفردي لرفع معدلات النمو باعتباره هدفاً رئيسياً لسياسة التنمية الإقليمية[١٨].

إن تلقائية النمو الصناعي نجم عنها فوارق إقليمية واضحة(اقتصادية، اجتماعية، عمرانية وخدمية) غير مرغوب فيها سواء بين بلد وآخر او بين إقليم وآخر ضمن البلد الواحد، وربما بين موقع وآخر ضمن الإقليم الواحد. كما إن هذه التلقائية قد تجاوزت أو أغفلت اعتبارات أخرى تتعلق بالجانب الأمني "الجيواستراتيجي" في اختيار مواقع النشاط الصناعي لاسيما ما يمكن أن يتعرض له الأمن الوطني إلى مخاطر خلال ألازمات والحروب.

لكل ذلك جاءت التنمية الإقليمية لتتجاوز تلك الانعكاسات السلبية والمخاطر السالفة الذكر، فالتنمية الإقليمية أسلوب من الأساليب التخطيطية تعتمد على الإقليم أو المنطقة التي تتخذها مكاناً لها، وقد عرفت بتعاريف كثيرة منها: (صيغة العمل التخطيطية القادرة على وضع الحلول بمعدل كبير للمشاكل والقضايا في المجتمع المعاصر، وانها تستخدم التبرير في الطرق المختلفة، ومشاكل المجتمع يحددها التخطيط الإقليمي والمتمثلة بالمشاكل (الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، السياسية، الثقافية)[١٩].

وعرفت أيضاً (إنها الحاجة للتوفيق بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والعمراني في جميع المستويات لسد الفجوة الموجودة (Existing Gap) بين تشكيل أهداف تخطيط التنمية وتنفيذها في المستوي الإقليمي والمحلي)[٢٠].

وتعرف التنمية الإقليمية أيضاً بأنها الإطار التخطيطي الذي يحدّد الاتجاهات ألرئيسة لكيفية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الإقليم المختلفة بالشكل الذي يضمن تناسب أهداف التنمية الإقليمية مع أهداف التنمية القومية هذه من الناحية النظرية أما من الناحية العملية فلابد من تحديد أجهزة التخطيط الإقليمي المركزية والمحلية من حيث مهامها وعلاقاتها ببعضها وبالأجهزة التخطيطية القطاعية والمؤسسات التنفيذية المركزية المحلية، لتكون قرارات التنمية مؤثرة مكانياً و اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً[٢١].

يتضح مما سبق أن التنمية الإقليمية عملية تسعى إلى تغيير الأبعاد المادية والمعنوية الهادفة إلى أحداث توازن نسبي بين المناطق المتباينة وتطويرها من حيث المستويات (الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، الخدمية، الثقافية) مما يسهم ذلك في حل مشكلات التباين الحاصل في مناطق الإقليم الواحد أو إقليم البلد الواحد، فضلاً عن تحقيقها نوع من الرفاه المطلوب لسكان تلك المناطق.

وعندما توجّه التنمية الإقليمية نحو النشاط الاقتصادي بالدرجة الأساس، فتوضع الخطط والسياسات التي من شأنها تحفيز النشاط الاقتصادي عامة والصناعي خاصة في الإقليم التي تفتقر إليها، فهي بذلك تحاول تحقيق العدالة في توزيع الأنشطة الصناعية بين إقليم البلد، وهذا لا يعني إيقاف النمو والتطور في الإقليم الفاعلة في صناعاتها، كما إنها لا تعني تحقيق مساواة كاملة بين الإقليم، لان مثل هذا الهدف لا يمكن تحقيقه أساساً، بل تعني التنمية الإقليمية بأنها تحفّز النشاط الصناعي في الإقليم الفقيرة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن بالإفادة من الإمكانات المتاحة في تلك الإقليم.

كذلك إن التنمية الإقليمية لا تعني بعثرة الأنشطة الصناعية القائمة، بل تعني خلق مناطق جديدة لتلك الأنشطة في إقليم تعاني من قلتها وضعف إسهامها في مجمل الأنشطة الاقتصادية والخدمية.

وان إتباع تنمية إقليمية فاعلة تمكن من تطوير المناطق وتقليل التباين المكاني للتنمية بين الإقليم عن طريق تخفيض عدد العاطلين عن العمل وإيقاف هجرة السكان غير المخطط والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والكامنة في الإقليم، وإقامة نشاطات اقتصادية فاعلة لاسيما إقامة الصناعات المختلفة فضلاً عن إنشاء البنى الارتكازية وتطويرها، والتي تعبّر عن جانب من الجوانب الهامة في كفاءة الحيز المكاني وقدراته على جذب الأنشطة الاقتصادية–الاجتماعية[٢٢].

إن وضع أهداف معينة للتنمية الإقليمية يعتمد بصورة رئيسة على طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتوفرة وحجم مشاكل التنمية المكانية للإقليم، لذلك نجد اختلاف السياسات المتبعة للتنمية الإقليمية بين تهجير الأيدي العاملة او نقل الاستثمارات(هجرة رؤوس الأموال) أوكلاهما[٢٣]، وتختلف هذه السياسات باختلاف الأهداف المراد تحقيقها، إلا إنها تشترك بهدف يتمحور حول معالجة مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين تبقى الأساليب والإجراءات المتبعة وفاعليتها لتحقيق هذا الهدف مختلفة أيضاً من سياسة لأخرى[٢٤]، وبالرغم من ذلك تبقى غاية التنمية الإقليمية في تحقيق أهداف ما، والتي توضع حسب موارد وإمكانيات الإقليم المختلفة ومدى تفاعلها وتكاملها فيما بينها، وعادة ما تتمحور أهم هذه الأهداف بثمة نقاط معينة.

**٤. أهداف التنمية الإقليمية:**

تكمن أهمية التنمية الإقليمية بأهمية أهدافها، ولعل من أهمها تحديد توجهات النمو للإقليم لاسيما التي تعاني من المشاكل المتزايدة الناتجة عن التركز السكاني، والسعي إلى تحقيق التوازن النسبي بين السكان والنشاط الاقتصادي والبيئة، عموما تتمثل أهم أهداف التنمية الإقليمية بما يأتي[٢٥]:

**١. تحقيق أهداف التنمية القومية:**

تعد التنمية الإقليمية إحدى أبعاد التنمية القومية ، وان العمل بالبعد التنموي الإقليمي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو القومي، في حين نجد إغفالها يؤدي إلى إضعاف فاعلية التنمية القومية بتحقيق أهدافها المرجوة، لذلك نجد إن التنمية الإقليمية تعد أحدى الركائز الرئيسة للوصول إلى تنمية شاملة و متوازنة بين إقليم البلد الواحد، وما تسهم به في توزيعها للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تجري وفق إمكانات وحاجات الإقليم المختلفة ومراعاة التوزيع المكاني للسكان و القوى العاملة فيها، بغية تحقيق تنمية متوازنة وعادلة لكل الإقليم.

إذ يمكن من خلالها تحقيق أمرين: الأول (تنمية المناطق الأقل تطوراً وحسب الإمكانات المتوفرة) إما الأخر (تحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية ما بين سكان الإقليم).

**٢. معالجة مشكلة التباين الإقليمي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية:**

أدى التباين في المستويات الاقتصادية والاجتماعية في إقليم البلد الواحد، إلى ضرورة الأخذ بسياسة التنمية الإقليمية بغية تحقيق تنمية إقليمية متوازنة تعالج مشكلة التباين الحاصل في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. إذ ان إتباع سياسة تنمية إقليمية فاعلة تمكّن في تقليص حجم الفروقات بين الإقليم، من خلال تقليل معدلات البطالة في المناطق التي تكون فيها مرتفعة، وتؤثر على حركة الأيدي العاملة وإيقاف هجرة السكان إلى الإقليم ويكون ذلك بالإستغلال الأمثل للموارد المتاحة في كل إقليم وإقامة نشاطات اقتصادية فاعلة لاسيما النشاطات الصناعية فضلاً عن إصلاح ودعم مستلزمات الحياة الاجتماعية والثقافية والمرافق العامة الأخرى.

**٣. السيطرة على المجمعات الحضرية الرئيسة و تخفيف الضغط السكاني:**

إن التوزيع الإقليمي غير السليم للاستثمارات يؤدي إلى التفاوت في مستويات الدخل وظهور مشاكل الإسكان والاكتظاظ السكاني والضغط على البنى الارتكازية في المدن والمراكز الصناعية بسبب نموها بشكل غير مخطط على حساب مناطق أخرى، وبالتالي فان زيادة الهجرة من المناطق الأخرى إلى هذه المدن ومن ثم زيادة الضغط على الخدمات الأساسية ستؤدي إلى زيادة المشاكل الاجتماعية مثل (ازدياد معدلات البطالة، تدهور الأحوال الثقافية والصحية)، لذا نجد إن التنمية الإقليمية تعمل على حل تلك المشاكل من خلال تحقيق تنمية متوازنة بين السكان والنشاط الاقتصادي والبيئة على مستوى مناطق الإقليم.

٤. حماية البيئة الطبيعية والبشرية في الإقليم:

من بين أهداف التنمية الإقليمية هي الحفاظ على الموارد الطبيعية وشكل الأرض وطبوغرافية المنطقة والموارد التراثية والتأريخية والمناطق الخضراء والقيم الجمالية للطبيعة المكانية قدر الإمكان، فضلاً عن حماية الإنسان من النتائج السلبية لتركز الاستثمارات (وفي مقدمتها الاستثمارات الصناعية) في المدن وبالقرب من المراكز الحضرية، لاسيما ما يتعلق الأمر بآثار تلوث البيئة وتشويه جمالية المدينة والتأثير سلباً على حياة الإنسان فيها.

٥. الإسهام في تحقيق الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لإقليم البلد:

يؤدي التباين الإقليمي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية إلى حالة عدم الرضا والتمرّد لدى سكان الإقليم التي تتصف بانخفاض مستواها الاقتصادي وازدياد مشاكلها الاجتماعية، رغم وجود الموارد والإمكانات فيها مما يؤثر سلباً

على الوحدة السياسية للبلاد. لذلك نجد إن انتهاج سياسة فاعلة للتنمية الإقليمية ضمن إطار السياسة القومية يسهم في تحقيق النمو المتوازن اقتصادياً واجتماعياً وبالتالي إسهامها في دعم الوحدة السياسية للبلاد.

إما غايات التنمية الاقتصادية ضمن السياسة الإقليمية فنجدها تهدف إلى تحقيق ما يأتي:

١. زيادة القدرات الإنتاجية في الإقليم والبلاد عامة، عن طريق زيادة إسهام الإقليم الفقيرة مما ينجم عنه زيادة الدخل الإقليمي والقومي.

٢. إقامة مجموعة ناجحة وفاعلة وكفوءة من الصناعات، لاسيما تلك التي توصف بالديناميكية ولها القدرة على إدخال مزيد من التقنيات فيها.

٣. تحسين عملية التنظيم المكاني والإقليمي سواء بين المدينة والريف أو بين الإقليم المختلفة.

٤. تطوير عمليات التشابك القطاعي بين الأنشطة الاقتصادية والخدمية.

٥. تقليل معدلات البطالة ورفع مستوى الأيدي العاملة، مما يضفي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

٦. تحقيق اللامركزية الاقتصادية على المستوي القومي، أي إن الإقلال من تركيز المشروعات الصناعية في المدن الكبرى وتوزيع الجديد منها على الإقليم من شأنه أن يدفع التطور الاقتصادي والاجتماعي القومي[٢٦].

**٥. إستراتيجيات التنمية الإقليمية:**

الإستراتيجية مجموعة الأهداف التي تعرضها مرحلة زمنية معينة في مجال مكاني محدد، وتختلف هذه الأهداف في ضوء الحدود الزمنية لمرحلتها التي قد تكون قريبة المدى أو متوسطة المدى أو بعيدة المدى، كما تختلف في ضوء اتساع المجال المكاني الذي تم تحديده سواء كان محلياً أو إقليمياً أو وطنياً أو عالمياً[٢٧]، وتنقسم إستراتيجيات التنمية الإقليمية بصورة رئيسة إلى:

**١. إستراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة:**

وجد مبدأ التنمية المتوازنة في نظرية الدفعة الكبيرة (Big Push) لرودان (Rosentein Roden) في عام ١٩٤٣، وقد عبّر عنها بالدفعة الكبيرة، وذلك لأنها على شكل استثمارات صناعية عالية بالمستوى الأدنى لها، لغرض تجاوز العقبات الاقتصادية وبالتالي تحقيق التنمية[٢٨].

إن إستراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة تعني التوزيع المكاني للاستثمارات لاسيما الاستثمارات الصناعية ضمن الإقليم وعدم حصرها في مراكز أو مناطق محددة، أي عدم تركز مشاريع التنمية وفي مقدمتها المشاريع الصناعية في مناطق محددة، إذ إن تحقيق تنمية إقليمية متوازنة تتم من خلال التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية في أماكن متعددة وتوزيع الدخول وتقليل الفوارق الإقليمية بين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والعمراني بين الإقليم أو المناطق المختلفة داخل الإقليم الواحد، لكن نجد فاعلية نموذج النمو المكاني المتوازن تكون ضعيفة في المراحل الأولى بسبب ضعف إمكانية حشد الوفورات الاقتصادية والتكاليف العالية لتطوير البنى الأساسية، في حين تكون أكثر قدرة في تحقيق معدلات للتنمية الاقتصادية في المراحل اللاحقة، ويتطلب النمو المكاني المتوازن عند اعتماده ما يأتي[٢٩]:

١. استثمارات كبيرة و قدرة على الاستثمار وتحمّل تكاليف عالية لتطوير البنى الارتكازية.

٢. القبول بمستويات أو معدلات غير عالية للنمو وبالتالي تحقيق مردودات اقتصادية (Economic Revenues) لعمليات التنمية الإقليمية المحدودة في المراحل الأولى.

وتعتمد إستراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة بشكل رئيس على حجم السوق، فضيق حجم السوق يضعف الحافز على الاستثمار، ولذلك تبحث هذه الإستراتيجية في دوافع السوق (حوافز السوق) وكيفية تكوينها بالشكل الذي يؤدي الى

زيادة الاستثمار، وتتمثل سياساتها الأساسية في توجيه الدفعة القوية نحو جبهة عريضة من المشاريع (الصناعات) المتكاملة، على أساس، ان كل مشروع من هذه المشاريع سوف يوجد سوقاً لغيره من المشاريع من خلال ما يوزعه من دخول، الأمر الذي يؤدي الى إيجاد مستويات أعلى للطلب تفتح فرصاً اكبر لإنجاح جميع المشاريع في ان واحد[٣٠]، ان التوزيع العادل للاستثمارات بصورة عامة، والحكومية منها بصورة خاصة يتطلب القيام بدراسة شاملة وتحليل دقيق لواقع حال الإقليم المختلفة التي ستتوجه إليها تلك الاستثمارات، وبرأينا ان أفضل موقع الذي تتوجه إليه هي المناطق الصناعية لضمان نجاح تلك الاستثمارات، وفي ضوء ذلك يمكن ان نحدد أنواع الإقليم حسب مستوى التنمية المكانية فيها وكما يأتي[٣١]:

١. إقليم كثيفة النشاط الاقتصادي: وهي الإقليم التي وصل النمو الاقتصادي فيها الى مستويات عالية جداً، مقارنة بالإقليم الأخرى خلال مدة زمنية معينة مثلما حدث في كل من المملكة المتحدة وفرنسا.
٢. إقليم متخلفة في النشاط الاقتصادي: وهي الإقليم التي تخلفت خلال مدة الثورة الصناعية، ونتيجة لصعوبة استبدال صناعاتها المتدهورة بأخرى حديثة، الأمر الذي أدى الى تخلف في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما حصل في جنوب بلجيكا.
٣. إقليم معاقة النشاط الاقتصادي: وهي الإقليم التي تواجه معوقات مختلفة تعيقها من المساهمة في عمليات التنمية المكانية والصناعية الحديثة والتي لها دور في عدم تغيير الهيكل الاقتصادي المكاني ومثال ذلك جنوب ايطاليا.

أ- وتأخذ إستراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة بنظر الاعتبار سياسة توجيه أو نقل الاستثمارات[٣٢]: لأهميتها في إمكانية الإسهام في التوزيع الإقليمي المتوازن للاستثمارات الصناعية، حيث يتركز مضمونها على تشجيع حركة الصناعة والاستثمارات من خلال توجيهها نحو المناطق الفقيرة إذ يكون الضغط على الموارد بصورة اقل، وتتأثر حركة الصناعة بشكل سريع بمحددات التنمية في الإقليم القوية وبجذب الحوافز المالية في المناطق الفقيرة، إذ تعد الأكثر ملائمة في جعل الإقليم الطاردة للسكان إقليم جاذبة من خلال توفير فرص عمل فيها وتشجيع المستثمرين الجدد بالتوجه نحو تلك الإقليم الفقيرة حيث يتم ذلك بتوقيع استثمارات جديدة في المنطقة أو نقل الاستثمارات إليها فضلاً عن توفير جميع الظروف الملائمة والمحفزة لجذب تلك الاستثمارات إلى المناطق الفقيرة كتطوير البنى الارتكازية والخدمات الأساسية العامة.

ب- عند تطبيق هذه الإستراتيجية فإنها تؤدي إلى استثمار الموارد غير المستغلة سابقاً لاسيما الموارد البشرية، بالرغم من تباين الكفاءة الإنتاجية للأيدي العاملة في المناطق الفقيرة التي تتميز معظمها بقلة مهارتها قياساً بالعاملين في الإقليم المتطورة، وإنها عند توفيرها فرص عمل في المناطق الفقيرة وتشغيل العمال من العاطلين غير الراغبين في الهجرة، تؤدي إلى زيادة الناتج الإقليمي والقومي وزيادة الدخول،ما يمثل المنفعة الاقتصادية لها،أما بالنسبة للمنفعة الاجتماعية لهذه الإستراتيجية فتتمثل في تقليص معدلات الهجرة والبطالة ورفع مستويات المعيشة ونمط الحياة الاجتماعية في الإقليم.

ت- ومما تجدر الإشارة إليه ان النمو المتوازن الذي تدعو إليه هذه الإستراتيجية، لا يعني ان تنمو القطاعات والصناعات كافة بمعدلات متساوية، ذلك ان معيار التوازن من وجهة نظر هذه الإستراتيجية، هو ان ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلاءم ومرونة طلب الدخل من وجهة نظر الاقتصاد القومي كله على منتجاته، فنمط النمو يكون متوازناً اذا تحدد معدل نمو كل قطاع، على أساس مرونة طلب الدخل القومي على منتجاته[٣٣] ومن اجل تحقيق تنمية مكانية متوازنة على مستوى القطر بإقليمه يمكن الاعتماد على الخطوات الآتية[٣٤]:

ث- تحديد معدل النمو المطلوب على مستوى القطر وإقليمه.

ج- حصر الإمكانات المتوافرة واللازمة لتحقيق غايات خطط التنمية المكانية وأهدافها.

ح- تحديد الغايات والأهداف المرادة من خطة التنمية المكانية في القطر وعلى المستويين القومي والإقليمي.

خ- إيجاد الموازنة والتناسق بين عناصر الخطة التنموية على مستوى القطر وإقليمه.

وإتباع هذه الإستراتيجية يؤدي إلى إيجاد حالة التوازن بين المناطق الفقيرة والمناطق المتطورة، إذ أن الاستفادة من الأيدي العاملة الفائضة تدفع للعمل على تركيز النشاطات الاقتصادية الجديدة في هذه المناطق، وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال لتوظيفها فيها لزيادة جاذبيتها الى النشاطات الاقتصادية وفي مقدمتها النشاط الصناعي، وان الحوافز والمساعدات الحكومية في الدول النامية تؤدي الدور الرئيس في توفير الظروف الملائمة للاستثمارات من اجل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق القليلة النمو. ورغم تمتعها بمزايا عديدة إلا إن هنالك بعض المآخذ عليها، من بينها التدخل في حرية تحديد المواقع الصناعية وتوجيهها، إذ يؤدي ذلك إلى تدني الكفاءة وانخفاض النمو الاقتصادي القومي، كما أن رأس المال الجديد المستثمر غالباً ما يأتي من خارج المنطقة المعانة مما يولّد فائدة كبيرة داخل الإقليم بسبب عائدية مردودات هذا الاستثمار خارج الإقليم فيكون تأثير المضاعف منخفض على الإقليم. ويمكن أن نجمل ما تعرضت له هذه إستراتيجية من انتقادات بالاتي[٣٥]:

١. عجز الدول المتخلفة عن تهيئة رؤوس الأموال والموارد الطبيعية من اجل تحقق نمو متوازن لعدد كبير من القطاعات مرة واحدة.
٢. عجز تلك الدول عن توفير الملاك الإداري والفني اللازم لإدارة هذا العدد الكبير من الصناعات مرة واحدة وتنظيمه.
٣. ان توزيع الاستثمارات على عدد كبير من الصناعات في وقت واحد يؤدي إلى قيام مجموعة من المشاريع الصناعية الصغيرة ذات الكفاءة الإنتاجية المنخفضة التي لا تتمكن من منافسة الأسواق العالمية في المدة القريبة.
٤. ان هذه النظرية تفرض بدء عملية التنمية من لا شيء، بينما الواقع يؤكد انه لابد من وجود قرارات استثمارية سابقة في مجال التنمية.

إلا انه يمكن التوصل إلى التوازن على المدى البعيد وضمن أولويات التنمية المكانية على شكل دفعات متعاقبة وليس دفعة واحدة من اجل موازنة ضخ الاستثمارات إلى تلك النشاطات الاقتصادية المراد تطويرها.

**٢. إستراتيجية التنمية الإقليمية غير المتوازنة:**

تتحدد الإستراتيجية بما جاءت به نظرية قطب النمو(Growth Pole Theory) من مفاهيم اقتصادية حول التنمية الإقليمية غير المتوازنة، التي نشأت على يد الاقتصادي الفرنسي بيروكس (Franscois Perroux) في عام ١٩٥٠[٣٦] الذي اعتقد بأن النمو لا يمكن أن يظهر في كل مكان بمنطقة معينة وبوقت واحد بل يظهر في نقاط أو أقطاب تنمية وبكثافات مختلفة وتتباين انتشارها وتأثيراتها على الحالة الاقتصادية في المنطقة أو الإقليم.

إن مضمون إستراتيجية أقطاب النمو يهدف إلى تركيز الاستثمارات في مناطق محدّدة لزيادة الإنتاج والعوائد والدخول، إذ تمثل عكس مضمون إستراتيجية النمو المتوازن.

إذ تهتم هذه الإستراتيجية بتركيز عوامل التنمية في عدد محدّد من مراكز النمو المختارة التي أما أن تكون موجودة وتعتبر طبيعية، أو يتم إنشاؤها، وتعد في هذه الحالة نقاط نمو اصطناعية من خلال توفير المستلزمات الضرورية المطلوبة لتوزيع الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوفير فرص عمل جديدة وتطوير البنى الارتكازية والخدمات والوفورات الخارجية[٣٧] التي تحتاجها التنمية في الإقليم.

ويمكن في ضوء هذه الإستراتيجية تحديد ثلاثة جوانب تنموية أساسية لها مضامين اقتصادية من جهة ومن جهة أخرى لها مجال أو عمق جغرافي معين وهي[٣٨]:

أولاً: الأثر القيادي للصناعة إذ إن الإنشاءات أو التأسيسات الصناعية الكبرى في منطقة معينة لابد أن يجعل لتلك الصناعة تأثير قيادي كبير على اقتصاد الإقليم من خلال رؤوس الأموال الكبيرة التي تستثمر، ومن خلال الطلب الكبير على الأيدي العاملة، من خلال حاجتها إلى المواد الأولية فضلاً عن التأثيرات العرضية الأخرى.

ثانياً: أثر الصناعة في استقطاب الكثير من النشاطات والجوانب الاقتصادية سواء في داخل الإقليم الذي أنشأت فيه ضمن مجال تأثيرها أو حتى من خارج الإقليم.

ثالثاً: أثر الصناعة الكبير في نشر الكثير من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية على مستوى جميع أجزاء منطقة تأثيرها والمناطق الأخرى المحيطة بمكان توقيعها.

إن المضامين الثلاثة التي تؤطر الفعل والتأثير الاقتصادي والتنموي لنظرية أقطاب النمو تفرض على المخططين للإقليم الأخذ بنظر الاعتبار الحالة الحركية (Dynamic) للنشاط الصناعي الكثيف في منطقة محددة ودوره في استقطاب الإمكانيات التنموية في الإقليم وتركيزها، ثم إنضاج عملية النمو في القطب الرئيسPole (Main) وعودة التأثيرات إلى أنحاء الإقليم الأخرى من خلال ظهور مراكز تنموية (Growth Centers) ونقاط تنموية جديدة[٣٩].

يتضح من هذه الإستراتيجية إن عملية النمو تتحقق نتيجة لمجموعتين من القوى المختلفة، إذ تمارس الأولى: تأثيرات الاستقطاب (Poleraization Effects) حيث استقطاب وحدات اقتصادية أخرى لمركز النمو لوجود وفورات التكتل الاقتصادية والحضرية، مما يؤدي بالنمو الى التركز في بعض المراكز وانحساره في المناطق المحيطة بها.

أما المجموعة الثانية التي تمارس تأثيرات الانتشار (Devisions Effects) إذ يفترض أن تركز الاستثمارات في منطقة معينة سيؤدي إلى ظهور تأثيرات الاستقطاب و تكتل الوفورات الاقتصادية الخارجية في المنطقة التي تم توقيع الاستثمارات فيها في بداية مراحل التنمية، إلا انه بعد مرور مدة على ظهور عوامل الاستقطاب تبدأ تأثيرات الانتشار بالظهور حيث تؤدي إلى نشر ثمار التنمية من المركز باتجاه المناطق المحيطة به مما تتحقق تنمية تلك المناطق[٤٠].

إن قيام الصناعات لاسيما القائدة منها في منطقة معينة تشكل نقطة جذب أو مركز نمو حيث تعتبر الصناعات القائدة النواة الأساسية للتنمية، إذ لها تأثيرات مهمة ومباشرة على الأنشطة الاقتصادية الأخرى في الإقليم، والتي تولّد آثار الاستقطاب لوحدات الإنتاج حولها فضلاً عن تطوير البنى الارتكازية وتوفير الخدمات، مما يعزّز مكانتها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في الإقليم.

أما آثار الانتشار أو نشر ثمار التنمية على المناطق المجاورة تكون ضمن مديات زمنية معينة تتحدد بعدد أقطاب أو مراكز النمو في الإقليم. وان تطوير قطب التنمية لوجود المناخ الصناعي الملائم في الإقليم يجعل هذه الإستراتيجية تأخذ مداها التطبيقي بحجم اكبر ضمن التنمية الإقليمية وتجاوز عقبات تطبيقاتها في بعض الإقليم لأسباب المتعلقة بحجم المورد الطبيعي مثلا أو الأيدي العاملة[٤١].

**الخلاصة:**

أن التنمية الإقليمية عملية تسعى إلى تغيير الأبعاد المادية والمعنوية الهادفة إلى أحداث توازن نسبي بين المناطق المتباينة وتطويرها من حيث المستويات (الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، الخدمية، الثقافية) مما يسهم ذلك في حل مشكلات التباين الحاصل في مناطق الإقليم الواحد أو إقليم البلد الواحد، فضلاً عن تحقيقها نوع من الرفاه المطلوب لسكان تلك المناطق.

وان إتباع التنمية الإقليمية الفاعلة تمكن من تطوير المناطق وتقليل التباين المكاني للتنمية بين الإقليم عن طريق تخفيض عدد العاطلين عن العمل وإيقاف هجرة السكان غير المخطط والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والكامنة في الإقليم، وإقامة نشاطات اقتصادية فاعلة لاسيما إقامة الصناعات المختلفة فضلاً عن إنشاء البنى الارتكازية وتطويرها،

والتي تعبّر عن جانب من الجوانب الهامة في كفاءة الحيز المكاني وقدراته على جذب الأنشطة الاقتصادية- الاجتماعية.

إن وضع أهداف معينة للتنمية الإقليمية يعتمد بصورة رئيسة على طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتوفرة وحجم مشكلات التنمية المكانية للإقليم، لذلك نجد اختلاف السياسات المتبعة للتنمية الإقليمية بين تهجير الأيدي العاملة او نقل الاستثمارات (هجرة رؤوس الأموال) أو كلاهما. وتختلف هذه السياسات باختلاف الأهداف المراد تحقيقها، إلا إنها تشترك بهدف يتمحور حول معالجة مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين تبقى الأساليب والإجراءات المتبعة وفاعليتها لتحقيق هذا الهدف مختلفة أيضاً من سياسة لأخرى. وبالرغم من ذلك تبقى غاية التنمية الإقليمية في تحقيق أهداف ما، والتي توضع حسب موارد وإمكانيات الإقليم المختلفة ومدى تفاعلها وتكاملها فيما بينها. ويمكن أن نجمل خلاصة لما سبق ونعرضها بالنقاط الآتية:

١. أسس نجاح سياسة التنمية الإقليمية تطوير الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم..، لما تحدثه من زيادة في القدرات الإنتاجية ومن ثم زيادة في الدخل الإقليمي والقومي، وتقليلها للفوارق بين مناطق الإقليم الواحد أو بين الإقليم، مما يؤدي ذلك إلى تحسين ظروف السكان والقضاء على مشكلة التباين في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في الإقليم.
٢. إن اعتماد إستراتيجية واحده للتنمية كما متداول في الأدبيات وتجارب الدول الأخرى قد لا يكون مفيداً الأخذ به في ظروف بلدنا، ومن المفضل من وجهة نظرنا المزاوجة بين نظريات عدة للتمكن من تحقيق أهداف التنمية.

## الهوامش والمصادر:

١. وزير غازي عمر، التنمية المكانية والمواقع الصناعية في محافظة نينوى (منطقة الدراسة قضاء تلعفر)، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٧، (غير منشورة)، ص٤.
٢. د.عدنان مكي عبد الله البدراوي، د.فلاح مجال معروف العزواي، التنمية والتخطيط الإقليمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١.ص٢٥.
٣. وزير غازي عمر، مصدر سابق، ص٦.
٤. وزير غازي عمر، مصدر سابق، ص٦.
٥. د.طه النعيمي، وآخرون، رؤيا لعقد الثمانيات في التنمية العلمية والتكنولوجيا، مجلة النفط والتنمية، العدد الأول، السنة التاسعة، بغداد، ١٩٨٤، ص٤٤.
٦. د.محمد أزهر سعيد السماك، د.عباس علي التميمي، أسس جغرافية الصناعة و تطبيقاتها، مصدر سابق، ص٢٢.
٧. د.عباس علي التميمي، النمو الصناعي في محافظة البصرة ونينوى، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨١، ص١٣.
٨. عبد الزهرة علي الجنابي، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في إقليم الفرات الأوسط من العراق، مصدر سابق، ص٢١.
٩. د. عباس علي التميمي، النمو الصناعي في الوطن العربي، مطبعة جامعة الموصل، جامعة الموصل،١٩٨٥، ص٣.
١٠. د. فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص١٥١.
١١. التنمية الصناعية، شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، مصدر سابق.
١٢. د. عباس علي التميمي، النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونينوى، مصدر سابق، ص ص١٣-١٤.

١٣. انظر:

S.K Nath, Balanced Growth in Economic Policy for Development Pengium, Modern Economic, London 1973, p290-309.

١٤. Albert O. Hirshman, The Stratigy of Economic Development New Haven and London ،the Yale University press, 1970 p.98-114.

١٥. أنظر: د. محسن حرفش السيد، مصدر سابق، ص ص٤٤٦-٤٤٧؛ د. صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق (أساليبه، تطبيقاته، وأجهزته)، الجزء الأول، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٣٣.

١٦. د. عباس عبيد حمادي، التباين الإقليمي للنمو الصناعي (بحث في تحديد بعض المفاهيم النظرية)، مجلة البحوث الجغرافية، العدد الرابع، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢، ص٢٨٨.

١٧. د. حسن محمود علي الحديثي، المواقع الصناعية والتنمية الإقليمية المتوازنة، محاولات تطبيقية في توطين مجمعات صناعية في أقاليم متباينة، مجلة المخطط والتنمية، العدد الأول، بغداد، ١٩٩٥، ص١٠٢.

١٨. J Alden, R. Morgan, "Regional Planning Comprehensive View", Ibed, p.229.

١٩. J. Alden, R. Morgan, "Regional Planning Comprehensive View", Great Britain, First Published by Leanard Hill Books 1974, p.9.

٢٠. Leo Jakobson & Ved Prakask, Urbanization and National Development, Uuited States of America, Sage Puplication, 1971, p228.

٢١. د.ماجد خورشيد وآخرون، أسس التخطيط الإقليمي، معهد التخطيط القومي، تموز، ١٩٨٨، ص ص١٧-١٨.

٢٢. نبيل شمعون يوسف ياقو، اقتصاديات حجم المدينة محدد أساس للسياسة الإقليمية في التوازن المكاني لهيكل المستوطنات الحضرية، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٩٠، (غير منشورة)، ص٣٩.

٢٣. حبيب محمد فرحان، سياسة التنمية الإقليمية ودورها في تنشيط مساهمة القطاع الصناعي الخاص في التنمية المكانية، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٩٠، (غير منشوره)، ص٢.

٢٤. سهى مصطفى حامد، سياسة التنمية الإقليمية وأثرها في تطوير المناطق المتخلفة، رسالة ماجستير، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٤، (غير منشورة)، ص ٣٣-٨٢.

٢٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: - سهى مصطفى حامد، مصدر سابق، ص ١١-١٥؛ طه جعفر سعيد، التوزيع المكاني للمشاريع الصناعية للقطاع المختلط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ص٦-٩؛ عايد جسام طعمة الجنابي، تخطيط المناطق الصناعية في المحافظات كوسيلة لتنظيم استعمالات الأرض (دراسة تطبيقية لمحافظتي الانبار وكربلاء)، أطروحة دكتوراه، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٩٩، (غير منشورة)، ص ص٤٥-٤٦.

٢٦. د.حيدر عبد الرزاق كمونة، العلاقات في مستويات التخطيط والتخطيط الإنمائي للمدن، كتاب التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي (دراسات مختارة)، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، ط١، ١٩٨٣، ص٣٩٢.

٢٧. د. سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الإقليمي نظرية- توجه- تطبيق، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٨٩، ص ١٦٣.

٢٨. G. Meier, "Leading Issues In Economic Development Studies In International Poverty"Second Printing New York .O.V.P,1970.p.392.

٢٩. د. حسن محمود علي الحديثي، جغرافية التنمية بين ماهية النشاط الاقتصادي وحيزه الجغرافي، مجلة الجغرافي العربي، العددان (٢، ٣) تموز ١٩٩٥، ص ص٢٣٢-٢٦١.

٣٠. Nurkse, "Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries", Op.Cit, P.11.

٣١. Kuklinski Antoni, "Regional Disaggregation of National policies and Plans", Moukour Co. Hungary, 1975, P.2.

٣٢.حول هذه الإستراتيجية راجع: سهى مصطفى حامد ، مصدر سابق ، ص٤٥؛ طه جعفر سعيد، مصدر سابق، ص ص١٢- ١٧.

٣٣.محيي الدين، عمر، "التخلف والتنمية"، دار النهضة العربية، ١٩٧٦، ص٢٩٧.

٣٤.الاشعب، خالص، "إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة"، بيت الحكمة، جامعة بغداد ١٩٨٩، ص٢١٦.

٣٥.البدراوي، عدنان مكي، العزاوي، فلاح جمال، "التنمية والتخطيط الإقليمي". جامعة بغداد،١٩٩١، ص٣٢.

٣٦.فضلاً عن ما جاءت به نظريات النمو غير المتوازن لكل من بودفيل وهانس و هيرشمان وميردال وغيرهم، للمزيد من التفاصيل راجع: جون كلايسون، مدخل الى التخطيط الإقليمي، المفاهيم النظرية والتطبيق، ترجمة د. اميل جميل شمعان، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ط٢، ١٩٧٨، ص ص٢١٩- ٢٤٤.

٣٧.طه جعفر سعيد، مصدر سابق، ص ص٢٠-٢١.

٣٨.د. سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الإقليمي، مصدر سابق، ص١٨٥.

٣٩.المصدر نفسه، ص١٨٥.

٤٠.هادي جاسب مرعب الماجدي، تقييم اثر التنمية الإقليمية في تطور مدينة المجر الكبير، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري و الإقليمي، جامعة بغداد، ٢٠٠٣،(غير منشورة)، ص١٧.

٤١.عايد جسام طعمة الجنابي، مصدر سابق، ص٥٥.